

# قراءة فى استراحة العقل الجنوسودانى !! ( ٢-٢ )

توقفنا فى البحث السابق ، عند السؤال الذى ختمنا به ، الذى يتمحور حول ، هل العقل الجنوسودانى مدرك حقا لطبيعة وجوده فى احدث دولة مستقلة فى العالم ، وهل استفادة النخبة السياسية الجنوسودانية من تراكم تجاربها فى الماضى ؟. بيد انه سؤال يغوص بنا بعيدا فى لجج و اسئلة اخذ بعضها برقاب بعض ، لكننا فى خضم الاجابة عليه سنفرد مساحة مقدره لمكونات و ماكزيمات العقل الجنوسودانى ، خلال الفترات التاريخية السابقة ، التى ساعدت على تشكل العقل الجنوسودانى من جهة ، و تعاطيه مع الاخر الذى يشاركه العيش فى تلك القطعة من العالم التى تسمى دولة جنوسودان ، توقفا فى مراحل تاريخ نضالات شعب جنوسودانى المختلفة و بالطبع تلك المراحل قد صنعت تاريخه السياسى ، و سواء كانت صفحات ذاك التاريخ اسودت كما قلوب صانعيه ام ابيضت كما احلام و طلعات شعب جنوسودان ، تتطلب البحث و التأمل لاخذ العبر و الدروس التى مازال البعض يصر على انه الثابت الذى لا يتغير و لا يتاثر بتبدل المواقف و تعاقب المراحل ، وبما ان القطيعة تجب ما قبلها فعلا لا مجازا ، وللتاريخ المادى التغيير و الحركة ...!



عادل ميوم

كاتب صحافى و محلل  
سياسى كتب فى عدة صحف  
عربية جنوسودانية

واقع الامر ان كثيرا من الاسئلة ، تقف حائرة امام حالة الذهول ابان فترة حروب الردة الاخيرة ، من ضمن افتراضات و استنتاجات كثيرة ، تظل معلقة فى فضاء الازمة نفسها دون ان تجد حظا من اجابة شافية ، تشفى غليل الانتظار و الترقب الذى استطلت زمنه و مداه معا ، مع حركة مد و جزر الازمة نفسها . يمكن القول ان النخبة الجنوسودانية بكل تياراتها السياسية و الفكرية ماتزال تعيش فى ذاك النظام القديم للفكر ، واصبح اى تواصل جدى معها امرا مستحيلا ، اصبح الصدام

و النفور ، او الاشمزاز و الكره ، هو اللغة الوحيدة الممكنة . فالاختلاف يولد الكره الشديد ، وليس ذلك عائدا فقط الى الصدمات السياسية كما قد يتوهم البعض ، فى تجربة اتفاقية اديس ابابا بين الجنرال جوزيف لاقو و مولانا ابييل الير فى الفترة من عام (١٩٧٢ - ١٩٨٢) ، و بما انهما كانا يشكلان تياران متباينان داخل المنظومة المتواجدة اذاك داخل جنوسودان ، وانما عائد الى شئ جذرى يخص الفكر و العقل الجنوسودانى فى عمقه الاركيولوجى ، انه عائد الى انتمائنا الى فضاءين عقليين مختلفين تماما ، فضاءين لا يمكن ان يتواصلا لانهما يسبحان فى مدارين متوازيين لا يتقاطعان . بل ان الفضاء الثانى تبين لاحقا انه قد نهض على انقاض الاول ، و بعد ان خاض معركة ضاربة ضده لكى ينسلخ منه !! وبما ان هدفنا من هذا البحث هو رصد الجذور الاولى لتشكيل العقل السياسى الجنوسودانى ، او تشكيل ماكرزماته الحديثة ، فانه من المستحسن ان نتوقف قليلا عند مرحلة العقلانية ، اريد ان اتوقف هنا قليلا عند مرحلة انتصار العقل الجنوسودانى ، اريد ان اتوقف قليلا عند تلك العملية المعقدة و شديدة الخطورة التى استطاع العقل الجنوسودانى ان ينفصل عن نفسه ، ان يخرج من ذاته التقليدية ، ان ينتصر على نفسه ، لكن ماهى السمات الاساسية لهذا الفضاء العقلى ؟ وماهى الخصائص الكبرى التى كانت تميز عقل النخبة السياسية الجنوسودانية ، قبل الدخول فى مرحلة الحكم الجنوسودانى لبلده ؟ و كيف حصلت القطيعة و متى ؟ !.

هذه هى بعض الاسئلة التى نود ان نطرحها هنا ، لكى نبدد عدة اوهام خاطئة او سوء تفاهات مزعجة ، فالشمال النيلى الذى يمثله مولانا ابييل الير ، او جنوسودان الذى يمثله الجنرال جوزيف لاقو ، لم يكن كله عقلانيا منذ البداية الى النهاية ، وانما يعود ذلك كله الى اسباب تاريخية يمكن التعرف عليها عن طريق اتباع المنهجية التاريخية ، او منهجية التحليل الذاتى للذات ، وبما انها تشترك فى صفة اساسية ، وهى ان التوصل الى الحقيقة يتطلب منا الغوص فى اعماق الزمن ، او فى اعماق الذات سواء كانت هذه الذات فردية او جماعية ، هذا الغوص فى اعماق الزمن ، هذا الحفر فى الطبقات السفلية التحتية للوعى الفردى و الجماعى ، هذا الاختراق للطبقات الجيولوجية المتراكمة ، هو السبيل الوحيد او المنهج الوحيد الذى قد يؤدى الى الكشف عن الاشياء فى طزاجتها الاولية ، او فى براءتها الاصلية !.

فى براءتها الاصلية !. فى تقديرنا ان الاتفاق المذكور و بالرغم من الطفرة التنموية التى صاحبتة انذاك ، و بالوقوف على الخلفية السياسية للرجلين ، نجد ان الاول مولانا ابييل الير اتى الى السلطة الانتقالية فى جنوسودان بخلفية بيضاء دون الانتساب لحزب او تنظيم سياسيا معروف انذاك ، الا لاحقا بعدما عين فى رئاسة المجلس الاقليمى لجنوسودان ، فقط بخلفيته القانونية المعروفة ، وان كان يسنده نظاما سياسيا استولى على السلطة بانقلاب عسكرى ، غض النظر عن مبرراته التى استند لها ، و بالطبع فى ظل الانظمة الديكتاتورية ، غالبا ما يبحث النظام الديكتاتورى عن نخب

**هذا الغوص فى اعماق الزمن ، هذا الحفر فى الطبقات السفلية التحتية للوعى الفردى و الجماعى ، هذا الاختراق للطبقات الجيولوجية المتراكمة ، هو السبيل الوحيد او المنهج الوحيد الذى قد يؤدى الى الكشف عن الاشياء فى طزاجتها الاولية ، او فى براءتها الاصلية !.**

من المؤكد  
ان الانظمة  
الديكتاتورية  
، حينما تتخذ  
من الانقلابات  
العسكرية  
وسيلة ،  
مستتيرة او  
علنية ، تلجا  
مباشرة الى  
نشر حبالها  
حول النخب  
ذوى الهويات  
السياسية  
المختلفة ،  
واغوائهم فى  
مشاركتها ،  
وتهدف من  
وراء ذلك الى  
توطيد دعائم  
سلطتها

سياسية كانت او قانونية او غيره، لكى يثبت اركان سلطته ، خاصة فى ظل حربا تهدد وجوده ، ان لم يكن انها كانت قضيته الاولى و الجوهرية للسطو على الحكم ! ، و بالتالى عليه استقطاب كل النخب السياسية الجنوسودانية المقيمة فى الخرطوم ، اى التى توجد داخل نطاق سلطته ، التى يسعى بكل السبل لتقوية نظامه حتى درج على حل كل التنظيمات و الاحزاب السياسية، و اذابتها قسريا فى منظومة سياسية واحدة هى الاتحاد الاشتراكى السودانى ، بيد ان اخوة الديكتاتور بالتبنى رغم انف الايدولوجيا ورثوا الفكرة منهم ، لذلك باتت الفكرة تتخمر فى عقولهم ، ريثما يتحكمون فى الدولة الوليدة لاحقا ! .

من المؤكد ان الانظمة الديكتاتورية ، حينما تتخذ من الانقلابات العسكرية وسيلة ، مستتيرة او علنية ، تلجا مباشرة الى نشر حبالها حول النخب ذوى الهويات السياسية المختلفة ، واغوائهم فى مشاركتها ، وتهدف من وراء ذلك الى توطيد دعائم سلطتها ، وتكريس شرعية الامر الواقع ، ومن جهة اخرى ، فان استجابة النخب دائما ما تاتى بدوافع الطموحات الشخصية ، وغالبا ما تغلف بستار تحقيق اهداف وطينة نبيلة ، ومن اعيتة الحلية فى التبرير ، يلجا الى اسلوب المفاضلة بين سوءتين ، خاصة من قبل الذين كانوا يوما من حماة الانظمة الديمقراطية و سدنتها ، رغم التباين بين النظامين .

قياسا على ذلك ، فان المشهد قد تكرر و قاءعه بصورة نسبية فى النظامين الديكتاتورين مايو و الانقاذ ، اللذين وضعا بصماتهما السيئة فى التاريخ السياسى السودانى ، و الجنوسودانى ردا من الزمان ، ومثل فى نفس الوقت مرتكزا اساسيا فى تشخيص العقل السياسى الجنوسودانى و حالات التخبط و عدم الاستقرار ، الذى مازال يصاحب بناء الدولة الجنوسودانية على مدى عشرة عاما حسوما، ان لم نقل انهم اجتروا كل النماذج السيئة من النخبة السودانية فى الحكم و صنع الكوارث . لكن لماذا تبديل بعض النخب ولا عتها السياسية الى النقيض ، وتهول خفافا نحو الانظمة الديكتاتورية؟! ان الاجابة الموضوعية على هذا السؤال قد تفسر الاسباب التى جعلت الانظمة الديكتاتورية الثلاثة ، تصمد مجتمعة زهاء الاربعة عقود زمنية ، وتوقع اتفاق سلام مع الثوار الجنوسودانيين غرض النظر عن التزامها بتلك الاتفاقيات او نقضها ، فى حين ان الانظمة الديمقراطية الثلاثة ايضا ، لم تعمر اكثر من عقد واحد باضافة الفترات البينة الانتقالية ، وتفشل فى توقيع اتفاق سلام مع الثوار الجنوسودانيين؟ وهل الامر مرتبط اصلا بعقلية العسكر فى كلا الطرفين ام ان هناك عاملا اخر يربط بينهما!؟.

فى واقع الامر ، كان نظام الرئيس المخلوع جعفر نميرى ، الموصوف بحكم الفرد ، قد برع فى التلاعب بمواقف النخب السياسية الجنوسودانية ، و بلغت به الاستهانة درجة فى الاستمتاع بتعيينهم و اقالتهم ، من خلال وسائل الاعلام و دفعه ذلك للتباهى بانه جعل المنصب الوزارى مشاعا لمن استطاع اليه سبيلا

## بيد انها اطروحات لم تراعى الجانب التيكى للصراع ومن ثمة وصوله لغايته المنطقية باقامة دولة مستقلة فى جنوسودان ، وفقا للظروف الاقليمية و الدولية .

فقال انه : ( عين اكثر من ثلاثمائة وزير فى فترة حكمه البالغة عشرة عاما ) .  
و يبدو انه اخذ باثر رجعى بعد ان خلعتة الثورة ، باقتراح ساخرا لزعيم  
الحزب الشيوعى السودانى الراحل محمد ابراهيم نقد حين قال : اقترحت  
على الترابى ايام تواجدنا معا فى المعتقل ان ينشئ وزارة ( دواره ) يبقى  
فيها من يشغلها ستة اشهر ، حتى ينال لقب وزير سابق الذى يتهافت عليه  
البعض ) ، رغم ان الوزارة فقدت ذلك البريق الذى كان .. اما الجنرال جوزيف  
لاقو ، الذى يستند الى مرجعة التيار المتشدد ، فى حركة انيايا (١) الذين  
يمثلون تيار الوطنيين الجنوسودانيين Southern Nationalists ، وهم  
الانفصاليون الذين ينحصرون المشكلة فى الحيز الاثنى ، كصراع شمالى  
جنوبى ، وفى الاطار العقائدى بين الاسلام و المسيحية ، وبغض النظر عن اراء  
هذا التيار و تطرفها ، الا انه يعد من اهم التيارات السياسية فى جنوسودان  
انذاك ، و ينسب له الفضل فى وضع قضية جنوسودان فى اطارها الاقليمى  
، ومن ثم الدولى ، و كثير من النخب السياسية الجنوسودانية المستنيرة  
تنظر اليه باعتباره مؤتمر الخريجين ، و يكفى هذا التيار انه خاض حربا  
ضروس ضد نظام الفريق عبود و نظام الرئيس المخلوع جعفر نميرى ، حتى  
رضخ الاخير لخيار توقيع اتفاقا للسلام معه ، دون ان يراوق حول اهدافه  
التي من اجلها خاض النضال ، اصف لذلك نظافة يداه من اموال هذا الشعب  
رغم انه ارتكب اخطاء فادحة، من جانب اخر وعلى مستوى التحليل النظرى  
للمسالة الجنوسودانية انذاك ، يعتبر ثانى اقوى الاطروحات النظرية عقلانية  
، بيد انها اطروحات لم تراعى الجانب التيكى للصراع ومن ثمة وصوله  
لغايته المنطقية باقامة دولة مستقلة فى جنوسودان ، وفقا للظروف الاقليمية  
و الدولية .

يمكن القول ، وبغض النظر عن الحديث الكثير، الذى يذره البعض حول تجربة  
الحكم ابان فترة اتفاق اديس ابابا ، ان التجربة ارسدت دعائم حكم اقليمى شبه  
فيدرالى لجنوسودان عبر ما يسمى بالحكومة الاقليمية ومجلسها التنفيذى  
العالى فى العام ١٩٧٢م ، بيد ان السابقة السياسية الاولى من نوعها ، التى  
ابتدريتها الرجلان فى العمل السياسى فى جنوسودان انذاك هى تنازل الجنرال  
جوزيف لاقو لمولانا ابييل للير لرئاسة السلطة الاقليمية فى جنوسودان ، بالرغم  
من تباين اراءهما السياسية ، و بالرغم ايضا من تزمير البعض حول مبدا  
التعين الذى مارسته سلطة نظام مايو ، بيد ان هناك عوامل اخرى غدت للعبة  
السياسية فى جنوسودان ، لتفتح المجال لنظام مايو لى يوظفه لضرب هذا  
الوافق بين الجنوسودانيين ، سوا كانت عملية تقسيم جنوسودان لاقاليم  
ثلاثة او عامل الحماية الجنوسودانية الراضة لغطرسة الشمال النيلى عليه  
، لكن نظام مايو لم يكن براضى للعملية السياسية فى جنوسودان انذاك ،  
التي سارت فى اتجاه ديمقراطية الاشياء فيه عكس الشمال تماما ، ذلك مرده  
لحكم الفرد الذى لا يريد ان يحدث شيئا من وراء ظهره ، وليس بمسموح  
لتنظيم او جهة رفع حجرا فى جنوسودان دون معرفته المسبقة ، سوا كان على

**. فما الذي  
يمكن ان  
نتوقعه من  
اتفاقية  
صممت عن  
الديمقراطية ،  
المناط بها ابراء  
كل الجروح  
؟! وما الذي  
يمكنه توقعه  
من رئيس كان  
يعتبر مجرد  
الحديث عنها  
، ناهيك من  
تطبيقها ،  
رجس من عمل  
الشيطان ؟!**

المستوى السياسى او الاجتماعى او الثقافى ، سوا كان هذا او ذاك ، بيد ان مشكلة العسكر دوما تكمن ، فى ان لديهم قناعة بمعرفة كل شئ ، و لا يردون لاحد ان يخالف توجهاتهم العسكرية ، حتى لو كانت تصب فى مصلحتهم ، يساعدهم فى ذلك جهاز استشعار من نخب سياسية لها مواهب متعددة فى ادارة الخلافات و صنع الكوارث !.

عموما نحن شعب غالبا ما تجمعنا العاطفة و يفرقنا المنطق ، ويظل البعض يتباهون بكتابات لاشخاص يدعون العبقريية فى حفظ الاسرار ، يسممون العقول بكتابات رصينة عن حقب تاريخية ، ويدعون فيها انهم محور تلك الاحداث ، لذلك عزيزى القارئ لنذهب لاستراحة مع احدى تلك الشخصيات الهلامية فى عالم السياسة السودانية و الجنوسودانية ، فان شئنا الحصر ، نسوق امثلة استمرات العيش تحت ابط الانظمة الاستبدادية ، فتمرغت بين الديكتاتورين ، حتى تقحيت جلودها . ومن مفارقات السياسة السودانية و الجنوسودانية معا ، ان دكتور منصور خالد ، متبدع عبارة سدنة مايو التى سار بها الركبان ، تحايل عليها بقلمه الرشيق ، فى كتابة (النخبة السودانية و ادمان الفشل ) من عنوانه يعطى المرء انطباع بان دكتور منصور خالد ، ليس من النخبة التى عنها فى كتابه المذكور ، او انه اخذ لنفسه مكانة عليا من النخبة نفسها ، لكنه دوما كما عهدنا الناس يفضل دور الضحية دوما و الاخيرين هم الذئاب ، ودون ان يحدد دكتور منصور النخبة السياسية التى ادمنت الفشل او ساعدت او صنعت ، ام الامر عنده سياتن طالما انه ارد ان يشمل كل النخب وهو من ضمنها ، عموما و حتى يتسنى له الانفكاك من ربة تلك الزمرة ، قام بتحقيب سنوات نظام مايو ، وذلك بتقسيمه الى اربعة مايوهات ، و جميعها كما هو معلوم لا تستر عورة خاصة لنا نحن الجنوسودانيين ، علاوة على ان ذلك امر من فعل الحواة لا السياسيين ، لان للسياسة مقاييسها ، التى تضع مثل تلك الانظمة فى مكانها الطبيعى ، وقد ظل يردد فى احاديثه ، ويداور فى كتاباته لذلك المفهوم ، بادعاء ان الربع الاول و الثانى ، من عمر النظام ، كانا عامرين بالانجازات و الاعجازات ، ( نعم ، كانت لنا فى مايو ايام نضرات تحققت فيها احلام كبار ، ايقاف نزيف الدم لمدة عشرة سنوات ، وبناء صروح من الصناعة و الزراعة و الطرق و الجامعات ، و جعل التنمية هما اساسيا للحاكم ) !. اما اتفاقية اديس ابابا ، التى عدها ضمن تلك الانجازات البيئسة ، فصحيح انها اوقفت نزيف الدم لسنوات ولاول مرة تذوق فيها شعب جنوسودان طعم الاستقرار النسبى ، ولكن ، ما لا يمكن للمرء ان يفهمه هى تلك الدهشة التى يبديها دكتور منصور خالد ، ازاء تنكر النميرى للاتفاقية ، وعبثة بها ، كما يعبث اى طفل بدميته بعد اشباع رغائبه منها . فما الذى يمكن ان نتوقعه من اتفاقية صممت عن الديمقراطية ، المناط بها ابراء كل الجروح ؟! وما الذى يمكنه توقعه من رئيس كان يعتبر مجرد الحديث عنها ، ناهيك من تطبيقها ، رجس من عمل الشيطان ؟! وقياسا على ذلك ، يرجو المرء ان لا يبدي دكتور منصور دهشة اخرى ، فالحصيفون الذين ينظرون لتجارب الماضى ، بعين العظة و الاعتبار



، توقعوا حدوث هذا بحقائق المنطق الازلى ، الذى يؤكد ان فاقد الشئ لا يعطيه . وفى واقع الامر ، حينما يردد دكتور منصور تلك الانجازات ، ليس بهدف ان تمنح النظام صكا جزئيا للغفران ، ولكن بايحاء ان تمنحه شخصا ذلك الصك ، حتى ينزوى من ناظره هم ، بات يعتره كلما جاءت سيرة ذلك التاريخ اللعين . عندما تحدث للناس مرارا و تكرارا عن حقبة ديكتاتورية استطالت سنواتها ، حتى ملها سدنتها انفسهم ، يصبح لزاما على المراقبين وضع سنوات النصف الاول للنظام تحت المجهر ، اى النصف الذى تقلب فيه دكتور منصور فى المناصب ، كتقلب الرقطاء على الرغام ، واعتبره فى اجندته عامرا بالانجازات ، فبعد اقل من شهر على حدوث الانقلاب ، امتطى دكتور منصور صهوة وزارة الشباب و الرياضة فى العام ١٩٦٩م ، وهى الوزارة المعنية بالشباب ، عمادة الامة ، وبرامج وارشادهم و توجيههم ، بذر القيم المثالية و الوطنية و التقويمية فى نفوسهم ، وقطعا ليس من بين كل تلك الاهداف توطيد دعائم نظام ديكتاتورى ، وتمجيد ثورة مايو الظافرة ابا باذن الله ، ورئيسها الملهم و الملهم؟! وبعدها ، كان على ظهر وزارة الرعاية الاجتماعية فى العام ١٩٦٩م ، وهى المعنية برسالة محددة نحو المجتمع ، كذلك ليس من بينها استقطابهم لشيء لا يرومونه ، ثم حملة البراق ليكون مندوبا للنظام فى اورقة الامم المتحدة العام ١٩٧٠م ، وبغض النظر عن ان تلك كانت رغبته التى سعى لها سعيا حثيثا ، لشيء فى نفسه ، فالمنصب ايضا كان معنيا بترويج ديمقراطية النظام و الدفاع عن انتهاكاته للحريات العامة و ضع الاعزاز للحيوف و الجرائم التى ترتقى الى جرائم ضد الانسانية ، التى ارتكبتها النظام ضد مواطنيه فى جنوسودان ، و وضع المساحق التى تخفى عيوبه ، وتحيل مساوئه الى محاسن ، وبعد ان قضى وطره ، عاد وزيرا للتربية و التعليم ، و مؤكدا ان قبل العلم اخلاقا ، ثم وزيرا للخارجية ، لمواصلة الاهداف السامية ، و المقاصد النبيلة ، ولا شك انه برع فى صناعته تلك ، بما لديه من امكانيات خاصة ، ومع استمرار الرسالة التبشيرية ، فقد اغمض عينيه و صم اذانية عن سخط الناس على النظام ، و التعبير عن معارضتهم له بشتى الوسائل المعروفة ، تظاهرات ، انتفاضات ، اضرابات عن العمل ، عصيان مدنى ، انقلابات عسكرية ، صدام مسلح ، ولا ينقص من قدرها انها لم تبلغ النجاح فى النصف الاول ، العامر بالانجازات ، و انت اكلها فى النصف الثانى الملى بالاخفاقات على حد تصنيفه؟! هل كتب دكتور منصور خالد ، او قال للناس شيئا ، عندما اقدم النظام ، الذى طاف حول كعبته ، باعدام خليه و صفيه كما زعم فاروق حمدالله رميا بالرصاص ، وكان يمزج كهزبر تائر ، مرددا عبارات زهد كل من سمعها فى الدينا ، ولم يزهده هو فى المنصب الزائل؟ اما زملاء حمدالله الاخرين ، فلتغفر له ارواحهم كلمات الاستحسان التى ذرها على مسامع الرئيس القائد تزلفا و قربى ، صحيح ان الانظمة الديكتاتورية تنشر حباثلها لاغواء المتهافتين ، لم يكن غريبا ان يشارك دكتور منصور فى نظام لبي رغائبه الشخصية ، فهو حينها وسع جلاب طموحه السياسى ، بدا مبشرا بفكرة الحزب الواحد فى (حواره مع الصفوة ) و

**صحيح ان  
الانظمة  
الديكتاتورية  
تنشر حباثلها  
لاغواء المتهافتين  
، لم يكن غريبا  
ان يشارك دكتور  
منصور فى نظام  
لبي رغائبه  
الشخصية**

**فعلوا ذلك  
ليس حبا فيها ،  
بقدر ما كان في  
اطار الصرعات  
المختلفة ، التي  
كانت تعج بها  
ساحة النظام  
في تلك الفترة  
، لكن المهم انها  
حينما نشرت ،  
كان كاتبها قد  
طوى الارض  
طيا ، ولم يشأ  
البقاء حتى  
يرى رد فعل  
النظام**

ايضا لا ندرى مع اى صفوة يتحاور دكتور منصور خالد ، هل تلك الصفوة التي انقلبت عليه و طردته من النظام ، ام انها الصفوة التي اتخذت مكانا قصيا من النظام وعارضته ؟ ! . و المعروف ان دكتور منصور ، حينما يسال عن مشاركته فى تلك الفترة ، فهو لا ينفىها ، وبالطبع لا ينبغى له ، ولكن الغريب فى الامر ، ان تاكيداته تاتى دوما مقرونة بتبرير الخطأ و تبرئة الخطيئة ، ذلك ما يجعل حديثه مجرد حذاء فى صحراء لا يسمع الحادى فيها سوى صدى صوته ، و الاكثر دهشة ، ان التبرير ياتى احيانا بشئ من المكابرة ، وخداع الذات (لم اكن يوما من سواس الخيل الذين يبدلون احصنتهم فى منتصف العدو ) .

غادر دكتور منصور خندق النظام المايوى فى فبراير ١٩٨٠م ، اى قبل الربع الثالث الرديء ، لكنه على العكس تماما كان نجمه بدا فى الافول ، يعد ان استاسد عليه سدنه القصر ، و اوغروا صدر الرئيس الملهم ضده ، شعر بان الارض بدأت تهتز تحت قدميه ، وازاء قناعته بضعف موقفه ، اثر الرحيل عن النظام ، بادعاء بطولة متاخرة ، فى مقالات كتبها و سماها (لا خير فينا ان لم نقلها ) و لا يذكر ان الذين اصروا على نشرها ، فعلوا ذلك ليس حبا فيها ، بقدر ما كان فى اطار الصرعات المختلفة ، التي كانت تعج بها ساحة النظام فى تلك الفترة ، لكن المهم انها حينما نشرت ، كان كاتبها قد طوى الارض طيا ، ولم يشأ البقاء حتى يرى رد فعل النظام ، و بالطبع ليس من الحكمة ان يرمى ابن ادم نفسه فى التهلكة ، لكن ادعاء ما لم يكن كائنا ، هو فى حقيقته تزيف للواقع ، وذر للرماد فى العيون . عندما استبدل دكتور منصور حصان النظام المايوى بحصان المعارضة ، انبرى فى كتابات راتبة فى صحيفة (القبس ) الكويتية ، ينتقد النظام و سياساته ، كمن اكتشفها فجاة بعد عقد من الزمان ، وهو بلا شك تامل ان تكون تلك المقالات شفيعا له عند ذلك الشعب المغلوب على امره ، بعد سقوط النظام علم ١٩٨٥ م جاء الى الخرطوم زائرا و معتقدا بانه سيستقبل استقبال الفاتحين ، غير ان البعض افسد عليه بهجة يومه ذاك ، بنبش صفحة المواجه التي ظنها قبرت ، فغادر الخرطوم اسفا ، وترك القوم خلفه يصرعون حول سدنته ، ومضى فى توطيد انضمامه للحركة الشعبية ، وهو فى الاصل ، حينما انضم لها ، كان بحسه السياسى يتحسب لمثل ذلك اليوم ، اذ ليس من الفطنة ان تواجه اعدائك بظهر مكشوف ، وكانت الحركة الشعبية وقتئذ ، الوحيدة التي يمكنها ان توفر له ملاذا امنا ، يقيه من نوائب الدهر و شرور الخصوم . بدأت المكونات الاحادية ، التي تحوصلت فى دواخل دكتور منصور ، و الموروثة من النظام المايوى ، قدم اوراق اعتماده لقائد الحركة الشعبية ، بالتحليق حول افكاره (قرنق يتحدث ١٩٨٦م) ولم يشأ ان يجعل مؤلفه ينداح رحابه على الحركة كلها ، حتى فى العنوان ، مكرسا بذلك نقطة ضعف لازمتها منذ التأسيس ، وحتى الان ، ولان الانضمام فى الاصل ، كان ملاذا لم يكلف دكتور منصور نفسه بتبرير واقعى للذين استغربوا تناقضاته ليقول لهم : ( لماذا استنطاب الماركسية التي كانت هوية الحركة انذاك ، وعبرت عنها بوضوح فى مانفستو التأسيس ، ولم ترق له من حزب ظل يحملها كصرخت سيزيف ،

ويبشر بها منذ منتصف الاربعينيات؟! ولان عين الرضا عن كل عيب كليله ، ففى المؤلف المذكور ، تجاهل دكتور منصور عن عمد ملاحظة اوردها الراحل دكتورجون قرنق : ( ان النميرى كان شيوعيا ) علما بانه يعرف المذكور كمعرفته بقطاع شعراء العرب ، وان تقاصرت معرفة الراحل دكتورجون قرنق به ، على كل ، تلاقت الارادات الخفية ، فالحركة الشعبية لم تكن الديمقراطية فى اولوياتها ، ولا زعيمها الراحل دكتور جون قرنق كما عهده من النخب المنضمة لحركته ، يقبلها لكنه لا يقبل الافكار و لا الاطروحات التى فى عقولها ، وعليه لم يكن وجود المستشار الجديد بين ظهرانيها غريبا ، فهو ايضا لم يذكرها فى مؤلفاته العديدة الا الماما ، ومعا قالا للمتسائلين ، انها مؤجلة حتى تضع الحرب اوزارها ، ويغرد كل متلهف لها اغانى السلام ، ولن تخطئ من يقول بانه : وعد عرقوب ، كما تقول العرب العاربة ، قياسا بما تمخضت عنه مشاركة نيفاشا مع طرف ثان ، لم يقل انها مؤجلة ، ولكنه قال جهارا نهارا بانها حرام فى اجندته !.

بعد هذه الرحلة المملة ، نعود لسبر غور بعض المواقف فى ذاك الزمان من تاريخ نضالات شعب جنوسودان الطويلة ، نبين ما استطعنا اليه سبيلا من مواقف لا عقلانية لساسة ذاك الزمان ، بيد اننا قبل ان ندخل فى دهاليزها ، نؤكد بما لا يدع مجال للشك انها نقاط تقبل الخطا كما ساسة ذاك الزمان ، وتقبل ايضا الصواب كما يتطلع اليه المجتهدون ، وسواء كان هذا او ذاك تجدر الاشارة ، للذين يكتبون التاريخ على اهواءهم و باتوا يصورون الاشياء كما تتخيلها مخيلتهم، ظننا منهم ان التاريخ عين واحدة تبصر الجيد و تقبح مجهودات الاخرين ، وللذين مازالوا فى غيهم سادرين ، بان تاريخ دولة جنوسودان قد بدا من عندهم و حتما سينتهى عندهم ايضا ، فى واقع الامر تلك فرضية مرتبطة بما يقدمون لهذا الشعب من انجازات لا هفوات .

١- منذ تعين الحكومة الاقليمية فى جنوسودان العام ١٩٧٢ م ، ربط الساسة الجنوسودانيين موقفهم من الشمال بعدما شعروا بان للنميرى حرية فى تجاوز بعض بنود اتفاقية اديس ابابا ، الجزء الخاص بالحكم الذاتى ، تمت تلك التعيينات برضى و مشاركة من المسؤولين فى الحكومة الاقليمية فى جوبا . فكيف لاتفاق دخل جيز التنفيذ و بدون ضامن دولى ان تترك فى الفضاء لكى ينفذها نظام مايو اى الرئيس المخلوع النميرى لوحده ومن خلف ساسة لا يملكون حتى حق الاعتراض على كلمة من الرئيس المخلوع نميرى؟!.

٢- طغت الطموحات الشخصية للساسة الجنوسودانيين انذاك على المصالح العليا لشعب جنوسودان الذى كان يتطلع لحياة حرة و كريمة و تنعم قراه و مدنه بتنمية متوازنة مع نظراتها فى شمال السودان و وسطه ، لكن اكثر

**فالحركة  
الشعبية لم تكن  
الديمقراطية  
فى اولوياتها  
، ولا زعيمها  
الراحل دكتور  
جون قرنق كما  
عهده من النخب  
المنضمة لحركته  
، يقبلها لكنه لا  
يقبل الافكار و  
لا الاطروحات  
التى فى عقولها  
، وعليه لم يكن  
وجود المستشار  
الجديد بين  
ظهرانيها غريبا**



## لم يوظف الساسة الجنوسودانيين انذاك في المجلس الاقليمى ، الاحتجاجات الشعبية الرافضة لحفر قناة جونقلي العام ١٩٧٤م

دقة فى تناول الوقائع ، فى عام ١٩٧٣م ، وفى اول انتخابات للمجلس الاقليمى لجنوسودان ، قبل مولانا ابييل اللير ان يتم ترشيحه بواسطة الرئيس المخلوع نميرى ، قبل ان يتم الاعلان عن نتائج الانتخابات بالكامل ، قبل ذلك كمرشح وحيد للاتحاد الاشتراكى السودانى لرئاسة المجلس التنفيذى العالى ، بيدان مولانا ابييل اللير و خلفيته القانونية يعلم وكما يعلم كل شعب جنوسودان ، بانه اجراء منافى لنص قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوسودانية لعام ١٩٧٢م ، الذى ينص على ان كل الترشيحات و الانتخابات للمجلس ، يجب ان تتم فى داخل مجلس الشعب الاقليمى ، لكنه عوضا عن ذلك ، نظر الى المنصب بعين زرقاء اليمامة ، ويمسك فى يده اليمنى ضمان حماية نظام مايو و رئيسه المخلوع نميرى له ضد اعداءه ، الذين ينافسونه على المنصب عبر السبل الديمقراطية !.

٣- لم يوظف الساسة الجنوسودانيين انذاك فى المجلس الاقليمى ، الاحتجاجات الشعبية الراضة لحفر قناة جونقلي العام ١٩٧٤م ، وعلى راسهم مولانا ابييل اللير الذى كان متحمسا لتنفيذ الخطط اكثر من الرئيس المخلوع نميرى و زمرته ، بيد انه كان يعلم مسبق بالخطط و تجاهل بقية اعضاء المجلس حول هذه التطورات ، واحسب لن يفعل لسبب بسيط لانه سيقفد المنصب مباشرة ، لو اعترض على الامر ، غض النظر لموقف معارضيه و الاحداث التى تلت تلك الخطوة ، بجانب الفشل الذى لازم الحكومة الاقليمية فى ادارة جنوسودان ، تلك كانت نقطة تحول كبيرة حول تنفيذ اتفاقية اديس ابابا برمتها ، بيد ان الشارع الجنوسودانى اللقى باللوم على الرئيس المخلوع نميرى لتراجعته فى تنفيذ الاتفاقية ، بينما وجد الساسة الجنوسودانيين فى جوبا استهجانا و اتهاما بانهم بحافظون على مصالحهم الذاتية ، وطبقا لذلك لقد سمحوا للرئيس نميرى ان يستخدمهم فى مكائده ضد جنوسودان ، بيد ان الامرات اكثر وضوحا بعد اتفاق المصالحة الوطنية مع المعارضة الشمالية فى العام ١٩٧٧م ، وبعلم الجميع ان تلك المصالحة ستضمن مشاركة تيارا يمينا مطرف بدا فى التحليق فى سماء السياسية السودانية ، له اطروحاته العقائدية نحو قضية جنوسودان ، وان هذا التيار سيزحف نحو تطبيق هذه الاطروحات عبر التحالف مع الرئيس المخلوع نميرى ، الذى سيباعه هذا التيار كامام للمسلمين لاحقا واقامة الدولة الثيوقراطية ، وليس هذا فحسب فان هذا تيار الثيوقراطى سيعمل عبر واجهته التنظيمية الجبهة القومية الاسلامية ، لاسلمة الاشياء فى الدولة ، ومن ثمة سحق اعداءه الشيوعيين و الاحزاب التقليدية التى تقاسمه نفس التوجهات الاسلامية ، اتضح ذلك عندما اقدم نظام مايو بسن قانونين ستمبر سيئت الصيت ، التى فسرها الساسة الجنوسودانيين انها دعوة صريحة للاسلام عبر تلك القوانين والتى لا تختلف كثيرا عن حد السيف فى دولة الخلافة فقد كانوا صادقين فيما ذهبوا اليه ، فهل كان الساسة الجنوسودانيين مدركين للنفق الذى دخلته قضية شعب جنوسودان وان عدوا جنوسودان الاساسى هو اليمين فى ثوبه الجديد الجبهة الاسلامية القومية، ام ان الانشغال بمدى القرب من الرئيس المخلوع نميرى و اتحاده الاشتراكى الذى حتما سيذهب ادراج الرياح مع تلك القوانين !؟

٤- الاستسلام و الرضوخ النام لقرارات الرئيس المخلوع نميرى من قبل السياسة انذاك ، منح نظام مايو ثقة فى الاستمرار فى التجاوزات و التغول على الحقوق الدستورية لجنوسودان ، ويبدو انهم لم يشعرون بان تلك التغولات و التجاوزات ستشكل نقطة سوداء فى كتاب تاريخ جنوسودانى السياسى ، مهما كانت المبررات و الاسباب معا ، وان لازوا بالصمت المقدس ، فان ذلك سيحفر فى السيرة الذاتية لشخصيات و تنظيمات سياسية لاحقا ، فى المقابل ظلوا يتنازعون بحماقة و شراسة و خشونة لا حدود لها ، وصل المخاشنة حد الفجور فى الخصومة تاركين القضايا الاساسية لشعب جنوسودان تنتظر حظها لرافعة توصلها لبر الامان، فعندما تم اعتماد قانون المجلس التنفيذى ومجلس الشعب الاقليمي لعام ١٩٨٠م بواسطة الرئيس المخلوع نميرى ، وبموجبه اقيةلة حكومة الجنرال لاقو ، وبدلا من ان تجد الخطوة اعتراضا من الطرف الثانى و كانما تلك الحكومة لم تكن فى جنوسودان ، وجدت الخطوة ترحيبا من مجموعة مولانا ابيلى اللير و جراءها اقيمت الاحتفالات ! وفى خطوة اكثر حماقة اهتمت مجموعة الجنرال لاقو بالرئيس المخلوع نميرى مصدر قرار الاقالة ، لذلك لم يجد الرئيس المخلوع نميرى صعوبة لا استخدام تلك التناقضات للمجموعتين ! اضع لذلك الجانب الاجتماعى لشعب جنوسودان ، الذى اثقل السياسة ظهره بتلك الصراعات و التحالفات من اجل الزعامة و اقضاء الاخر ، ظل المجتمع الجنوسودانى يعانى من ثقل الماضى و سلطة التاريخ الاسود لساسته الذين استخدموا الزعامات القبيلية و اقحموها فى الصراع السياسى ، لم يدور نقاش جاد حول الضغط الاجتماعى على الجانب السياسى الا ما لا يكاد يذكر او حول علاقتنا بالماضى ، الذى اصبح يدور حول مثلث المركزيات الثلاثة اعالى النيل ، بحر الغزال ، الاستوائية ، اصاب الجميع الخوف من التغيير ، الذى يعتبره البعض احيانا كثيرة انحرافا عن المألوف و السائد ، وهذا اهم سبب للوقوف ضد الابداع و الجديد ، لسبب بسيط لانه يحكم عليه بمدى التزامه بالماضى او المعروف تقليديا ، وفى هذا مصادرت اى مشروع يحاول ان يبتعد عن مثلث المركزيات الثلاثة ، من جانب اخر لم يقدم السياسة الجنوسودانيين اطروحات منطقية لتطوير البنية الاجتماعية فى جنوسودان عبر مشاريعهم السياسية ، لانهم اى السياسة يرتاحون نفسيا فى حضان الماضى مهما كانت سلبيات الماضى و صعابه ، تحولت مع مرور الزمن الى حالة خوف من المستقبل لدرجة الفوبيا (Phobia) و عليه تزخر الثقافة الجنوسودانية و العقل الشعبى ، بالمثال و الحكم و القصص ، التى تبرز تقديس الماضى و تؤكد على قيمة الماضى المطلقة للدرجة التى اصبحت المقابر تتحكم فى مصائر الاحياء و مستقبلهم ، ولا تقف عند حد المطالبة بالاستفادة من التاريخ اوتراكم التجارب فى صنع المستقبل ، بيد انها ترى فى التاريخ و التراث النموذج الذى عليه ان يكون المستقبل ، وهنا اصبحت اعمال النخبة الجنوسودانية فى توثيق الماضى عبر المشافهة لا تحليل الظواهر التى تقف خلف الاحداث ، فالابداع تجديد و

وان لازوا  
بالصمت المقدس  
، فان ذلك  
سيحفر فى  
السيرة الذاتية  
لشخصيات  
و تنظيمات  
سياسية لاحقا  
، فى المقابل  
ظلوا يتنازعون  
بحماقة و شراسة  
و خشونة لا  
حدود لها ،  
وصل المخاشنة  
حد الفجور  
فى الخصومة  
تاركين القضايا  
الاساسية لشعب  
جنوسودان  
تنتظر حظها  
لرافعة توصلها  
لبر الامان،

لم يكن  
الجنرال يعلم  
بانه دشن  
بكتيبه هذا  
عصرا ستطغى  
فيه الاثنية  
فوق كل  
المصالح العليا  
لجنوسودان و  
ذلك ما فتح  
الباب لمصطلح  
( الكوكرا )  
على مصراعيه  
!

تغيير و توجه نحو الاحسن او فى مداه يوتوبى يتجه نحو الكمال ، وهذا هدف لا يوجد فى الماضى بل يقع فى المستقبل ، ولا يتحقق بالعود الابدى او بدائرية التاريخ و رجوعه الى عصر ذهبى ما ، كثيرون فى جنوسودان يحنون الى الماضى الى عصر الحرب الجنوسودانية الجنوسودانية ، يحنون اليه تجنباً للانهيارات الزمان ، وهذه نظرة ساسة جنوسودان و يفسر سر الارتماء فى احضان النظم الديكتاتورية التى حكمت الدولة السودانية ، وبعض نظيراتها التى حكمت دول الجوار الاقليمي معا ، ومع تخلفها فى التحليل و الاستنتاج ، متشابهة و غير مؤمنة بقدرات الانسان الجنوسودانى المستنير ، فما الموقف من الوحدة العضوية لشعب جنوسودان و ما موقفهم من القبيلية السياسية بما ان القبيلية السياسية اصبحت ايولوجيا البرجوازية الجنوسودانية !.

٥- عندما عجزت الوسائل السياسية و اللادستورية معا ، دشن الساسة الجنوسودانيين عصر التوثيق لادارة صراعات تلك الفترة بغضها و غضيتها ، ابرر تلك الخطوة الجنرال جوزيف لاقو ، بنشر كتيب يعتبر وثيقة اتهام ضده اولا ، لا هذا الشعب الصابر على المحن ، روج الكتيب لفكرة تقسيم جنوسودان ، مبررا ذلك بما اسماه همينة اثنية معينة على الاشياء فى جنوسودان ، مصحوبا بقائمة تضم اسماء وزراء اقليميين و كبار مسؤولين فى الاتحاد الاشتراكي فى جنوسودان تنحدر جزورهم الاجتماعية من نفس الاثنية ، خلص الكتيب الى نتجية حتمية صاعقة ، بان تلك الاثنية هى التى نالت اكبر نصيب من القسمة الطيزى من اتفاقية اديس ابابا ، فى حين اسقط من حساباته بانه الرجل الاول الذى خاض غمار حرب الكروالفر فى الغابات و من ثمة الرجل الذى وقع على اتفاقية اديس ابابا ، و بالطبع لم يسأل نفسه كيف تغولت تلك الاثنية ان صح طرحه فى كتيبه انف الذكر و همينة على كل الاشياء فى جنوسودان انذاك ، هل الضعف نابغ من تفزم اطروحات المجموعة السياسية لحل مسألة جنوسودان ام ان المجموعة اخذتها الغزة بالاثم بانها الوريثة الشرعية لجنوسودان ، ام نجاح تكيكات الطرف الاخر ، وياتى سؤال الجذور اين كان الجنرال جوزيف لاقو من كل ذلك ؟! لم يكن الجنرال يعلم بانه دشن بكتيبه هذا عصرا ستطغى فيه الاثنية فوق كل المصالح العليا لجنوسودان و ذلك ما فتح الباب لمصطلح ( الكوكرا ) على مصراعيه !المفارقة بان الكتيب قد تم تمويل طباعته من قبل حكومة الرئيس المخلوع نميرى ان لم يكن هو شخصيا !. بيد ان المعارضين للتقسيم لم ياخذوا محتويات الكتيب محمل الجد ! ذلك يفسر الاستهترار بما يكتب سواء كان فى الكتب ام فى الصحف او التقارير الحكومية او الدوريات الشهرية لمنظمات محلية و دولية ، ويعضد طرح بان النخبة السياسية الجنوسودانية اسيرة اطروحاتها الذاتية و لا يعينها ما يكتب عنها ، وحتى ان قرأت ما يكتب لا تفهمه ! ارتكن المعارضون لفكرة التقسيم الى الكتابات فى الصحف اليومية فى سجلات عصف ذهنى لا طائل يرجى منه و لا يخدم القضية الجوهرية لشعب جنوسودان .

٦- لم ياخذ معارضوا فكرة التقسيم محتويات الكتيب على محمل الجد ايضا، الا

حالة واحدة فقط و سارت فى نفس الاتجاه الخطا ايضا ، فكيف ينصب الجلاذ قاضيا و ضحية فى نفس الوقت اى لماذا تتعامل النخبة الجنوسودانية بمنهج تبراة الذات و توريط الاخرين او المعارضين؟! تلك الورقة التى كتبت و صدرت فى العام ١٩٨١م و التى حملت عنوان تحليلا صادم لكلا الاطراف معا ، يحتاج لاعمال العقل لا البندقية و الخشونة البدنية ( جنوسودان الى اين ؟) و قد اختارت لامجموعة نفسها اسما براقا ( اخوان التضامن ) ظاهريا و لكنها منسوبة اى الورقة لمولانا ابييل اللير باطنيا كما اثبتتها تسارع الاحداث لاحقا ، من ما شكل ازعاجا للرئيس المخلوع نميرى و مجموعة الجنرال لاقو معا ، تلك الورقة و بغض النظر عن التوقيت التى صدرت فيه ، تعتبر ايضا عجزا واضح فى تحليل الاوضاع ، والا لماذا لم يسقط مولانا ابييل اللير كل الاطروحات التى وردت فيها على الواقع الجنوسودانى الذى كان حاله يغنى عن سؤاله ، ولماذا سجنتم تلك الورقة كل هذه المدة فى عقل مولانا ابييل اللير و مجموعته ، ام ان الامر لا يعنى سوى نكايه فى مجموعة الجنرال جوزيف لاقو و كتيبه المذكور، افلا ينظرون للكتب كيف كتبت؟!.

٦- اطلق الرئيس المخلوع نميرى طلقة الرحمة ، باقدامه على حل مجلس الشعب الاقليمى و المجلس التنفيذى العالى فى العام ١٩٨١م ، وعين كعادته اللواء قسم الله عبد الله رصاص كرئيس مؤقتا للمجلس التنفيذى العالى الجديد ! بيد ان الامر لم يكن بهذا السوء ، لانه حمل فى احشاء نضفة طفل - سيشب على الحتمية النضالية الطويلة لشعب جنوسودان ، وبعده سارت به الركبان طفلا حتى شب على الطريق شابا !تبعا لذلك صممت المجموعتان المتصارعتان اذانها و اغلقت عيونها ، عن كتيب كتب قبل ان تشتعل النار فى الهشيم اصلا ، ذلك الكتيب يعد من اهم الكتب التى كتبت و تنبأت عن معضلة المثقف الجنوسودانى ، خرج الكتب من يد رجلا عرك السياسية و عركته منذ نعومة اظفاره ، حتى دفع الثمن باهظا رميا بالرصاص مع زملاءه ، نقول انهم تجاهلوا الكتيب لانه نشر فى صدر صحيفة (الجنويى The Southerner ) السرية و تقريبا صح تصفيه للنخبة الجنوسودانية التى سماها المؤلف (بالمثقفون الحيارى ) ربما لان مغنى الحى لا يطرب ، او ان الراحل جوزيف قرنق عزف مارشلا فكريا ، لانذنين اصابهما وقر سياسى ، دون ان يكروا البصر مرتين فى الاسباب الموضوعية التى اوردها الكتيب ، و اقل ما يمكن ان يقال عن الراحل جوزيف قرنق ، انه دق ناقوس الخطر بعنف ، قبل وقوع الكارثة ، وان جازت لنا الاضافة بان نسمى تلك الحقبة بصراع الضعفاء ، بيد ان المعضلة المرهقة حقا التى انعقدت على صدر الصراع السياسى فى السودان و جنوسودان ، ان عنصر الدين فى الصراع السياسى السودانى اقوى من الرابط الايدولوجى لتنظيمات سياسية ، يقابله فى جنوسودان ان عنصر الاثنية اقوى من الرابط الايدولوجى لتنظيمات ساسية و ثورية ، لان مضمونها يعنى ان التكوين النفسى و السياسى للشعب السودانى و الشعب الجنوسودانى ، لا ينسجم مع المنطق فى الايدولوجيات ، سواء كانت يمينا او يسارا، فما المخرج من تلك المعضلة الفكرية برايكم؟!

تلك الورقة  
التي كتبت و  
صدرت فى العام  
١٩٨١م و التي  
حملت عنوان  
تحليلا صادم  
لكلا الاطراف  
معا ، يحتاج  
لاعمال العقل  
لا البندقية و  
الخشونة البدنية  
( جنوسودان الى  
اين ؟)



## الامر الذي اعاد الى الاذهان تعامل الاستعمار البريطانى الانتقائى مع القوى التقليدية فى الدولة السودانية سابقا

٧- دق المساندين لفكرة التقسيم اخر اسفين على وحدة مكونات شعب جنوسودان العضوية ، حين اقدموا على فعل يعتبر المشين و الاقبح على الاطلاق توازى فى قبجها ظاهرة العنصرية البغيضة ، حينما رسموا خطة منظمة لتحريك الجماهير ، لكنه كان حشد احادى الجانب مبنيا على العنصرية البغيضة ، متناسين انهم بذلك دسوا فى النسيج الاجتماعى لجنوسودان بذرة حقد سيتنامى و ينمو الى الابد ، حيث استهدفوا جماهير الاستوائية و غرب الغزال تحديدا لا سواهم من سائر خلق الله من شعب جنوسودان بهدف الانفكاك من هيمنة تلك الاثنية ، متناسين ان تلك الخطوة تخدم اهداف العدو الحقيقى لهم ولشعب جنوسودان ، من جانب اخر فانهم بذلك قد قسموا شعب جنوسودان الى استوائيين الاقلية و النيلين الاغلبية وسوف يسير بها ركبنا السياسة الجنوسودانية الى ما نهاية ، لانه ببساطة كان يبحث عن ثغرة ضعف يدخل منها لضرب النسيج الاجتماعى الجنوسودانى ، بعدما فشلت كل محاولات الاسلمة القسرية و تجارة الرقيق و الزواج القسرى و اخيرا الابداء و طمس الخصوصية الاجتماعية لشعب جنوسودان، مدشنين مصطلح ( الكوكورا ) غض النظر عن معنى المصطلح فى اللغة الشعبية الاستوائية ، فكيف للمرء ان يتوقع من ساسة انيط بهم جمع شمل الشعب ان ياتوا و يختلفوا حول مسألة و يقسموا هذا الشعب الى اجزاء غير متساوية ، بحيث ينظر كل طرف للآخر بعين الريبة و الشك و الرفض المبهم ؟ ماذا ينتظر المرء من ساسة اصبحت صناعاتهم التفرقة و الشتات بين ابناء الوطن الواحد ؟ و كيف ستقرا الاجيال القادمة كتاب كل طرف ؟ !. فى مثل تلك المواقف التى تحتاج للحكمة و الاتزان بدلا من نشر شرور التفرقة و العنصرية ، تناست النخبة الجنوسودانية حلم الشعب الكبير ، إن الجماهير الجنوبية ضاقت ذرعا بالتمرد والقتال وترغب في السلم وعودة الحياة السياسية والاجتماعية الطبيعية .

٩- سارت الاشياء فى الطرف المعارض للتقسيم على عكس ما توقعه منهم المراقبون ، فقد مارس الثلاثى السيد / بيتر قاركواث قوال و السيد بونا ملوال و مولانا ابيلى الير ، حيادا واضح بعدم مواجهتهم للنميرى و صارت قلوبهم مع على ، وجيوبهم لا سيوفهم مع معاوية ، الامر الذى اعاد الى الاذهان تعامل الاستعمار البريطانى الانتقائى مع القوى التقليدية فى الدولة السودانية سابقا ، لان للتاريخ تسلسل لا فجوات فيه ، تلاحقت لعنته على النخبة الجنوسودانية، فى حين فضح ذلك حالة خداع الذات التى مارسها النميرى ، بحيث بانه سيقود حملة ضد عملية التقسيم وفى نفس الوقت يمويل الطرف الاخر فى سعيه للتقسيم ، فمثلا فى الندوة التى نظمت فى العام ١٩٨١م بواسطة جبهة الوطنيين الافارقة حيث تحدى الجنرال جوزيف لاقو قائلا : ( كل الحجج ضد التقسيم الى الان مبنية على الخوف من ان جنوسودان اذا ما تم تقسيمه سيكون ضيعفا ) ، ثم تسائل سؤالا مفخزا للذين يعرف ادوات معارضتهم قائلا : ( لماذا نحتاج نحن الجنوسودانيين لى نكون اقوياء ؟ ضد من نحارب؟) لم يجرؤ كل المتحدثين



من بعده مجرد التعليق على سؤال الجنرال لاقو ، بل تفادى الجميع فعل ذلك ، الا ان السيد امبورز رينق ثيك ، ودون ان يخفف من كلماته اجاب قائلاً : ( اذا تناسى السيد لاقو ، يجب علينا تذكيره بان نضال شعب جنوب السودان ضد عرب الشمال لم ينتهه بعد !!) بعدما جرد الرئيس المخلوع جعفر نميرى ، قائد حركة الانانيا (٢) جوزيف لاقو ، من جيشه بعد الاتفاقية ، جعله جنرالاً تائهاً فى اقبة القصر الجمهورى ، من اجل هذا لا غرو ان تجاوزت الطموحات الشخصية سقف الواقع .

ان كثيرا من النخب السياسية الجنوبسودانية ، لا يحسنون تقدير المواقف ، بطرح اراء يعلمون سلفا انهم غير قادرين على تحمل تبعياتها ، لهذا فهم دوما يقعون فى مازق عدم المصادقية ، والانكى انهم لا يطرف لهم جفن حينما يقدمون على فعل نقيضها ، ولعل ذلك لا يخرج عن نطاق اسباب ثلاثة ، فاما انهم يستخفون بذاكرة الناس و ما خلقوا الا للتجريب ، او لقناعتهم بان المنهج السياسى الجنوبسودانى يفقتر الى اهم ركزتين اساسيتين فى العلاقة بين الحاكم و المحكوم وهما الشفافية و المحاسبة ، وبالتالي ليس غريبا ان تتكرر الخيبة ، و استساخ التجارب الفاشلة التى تؤدى الى انتاج الازمات فى الحياة السياسية الجنوبسودانية .

## هوامش :

- يورغن هابرماس \_ النظرية النقدية . ترجمة سعيد هجرس ، دار اوبا طرابلس ليبيا ٢٠٠٤ .
- ريتشارد (ج) و برنتشاين ، الديمقراطية الخلاقة المهمة التى تنتظرنا . ترجمة محمد جديدي ، مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٦ .
- فتحى الضو محمد ، السودان سقوط الاقنعة ، مطبعة جزيرة الورد مصر القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٤- دكتور فتح الرحمن عبد الله الشيخ ، السلطة و الثروة فى السودان ، مطبعة مدراك القاهرة ، ١٩٩٢ .
- دكتور لام اكول اجاوين ، الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة افريقية ) ترجمة اسماعيل ادم و بشرى ادم ، مكتبة مديولى الخرطوم ، ٢٠٠٩ .
- ٥-الدكتور حيدر ابراهيم على ، مواقف فكرية ، مركز الدراسات السودانية الخرطوم ، ٢٠٠٠-٢٠٠٦ .
- محمد اركون ، العلمنة و الدين ، لندن ، دار الساقى ١٩٩٠ .
- فرانسوا بوردا ، الاسلام السياسى صوت من جنوب السودان ، ترجمة لورين زكرى ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- جوزيف قرنق ، معضلة المثقف الجنوبى (هل يمكن تبريرها ) ترجمة عثمان مكى العجيل ١٩٥٦ .
- هاشم صالح ، مخاضات الحداثة التنويرية القطيعة الابستمولوجية فى الفكر و الحياة ، دار الطليعة بيروت ٢٠٠٨ .



The South Sudan Center for Strategic and Policy Studies (CSPS) was established to build a democratic state and well informed nation. Working towards a stable, prosperous and peaceful South Sudan and the region; characterized by respect for the rule of law, sustainable and equitable development, socio-economic justice, political empowerment, accountability and governmental transparency, collaborative security, and participatory citizenry.

© 2020 CSPS. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission in writing from CSPS, except in the case of brief quotations in news articles, critical articles, or reviews. Please direct inquiries to: CSPS

P.O.BOX 619, Hai Jeberona next to Sunshine Hospital  
Juba, South Sudan  
Tel: +211 (0) 920 310 415 | +211 (0) 915 652 847  
[www.ss-csp.org](http://www.ss-csp.org)